Journal Of the Iraqia University (76-3) June (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

الموقع الجغرافي كمحرك للتحالفات: دراسة في الجغرافيا السياسية للاتفاق السعودي–الباكستاني عام ٢٠٢٥

م.د.يسرى ستار بيركة فتاح

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية/قسم الجغرافية

Geographic Location and Alliance Formation: A Political Geography Analysis of the 2025 Saudi–Pakistani Agreement

Dr. Yusra Sattar Bairgha Fattah
Al-Mustansiriyah University -College of Education - Department of Geography
ybairgha@uomustansariyah.edu.iq

Abstract

Geopolitics provides a critical framework for understanding shifts in international relations by shaping states' structural positions and strategic choices. This study examines the role of geographic location in alliance formation through a case study of the Saudi–Pakistani Agreement of 2025, viewed as an interactive model between geography and politics. The research analyzes the geopolitical context preceding the agreement, including bilateral relations, Pakistan's strategic location, and Saudi economic support, as well as the stages of rapprochement leading to the formal agreement. It is based on the hypothesis that Pakistan's geographic position constituted the structural foundation of the alliance, while economic and political support served as mechanisms to activate this advantage. Employing historical, descriptive, and comparative approaches, the study explores key geographic factors such as strategic depth, maritime access, and proximity to regional power centers. The findings suggest that geography is not a neutral backdrop to international relations but an active determinant shaping alliance choices and patterns of cooperation.**Keywords**: Regional Alliances,-Economic Aid .- Saudi,Pakistani Alliance,Political Geography Geographic- Location

الملخص

تشكل الجغرافيا السياسية إطاراً حاسماً لفهم التحولات في العلاقات الدولية، إذ تحدد الموقع البنيوي للدول، وتؤثر في خياراتها الاستراتيجية وتحالفاتها المحتملة. يهدف هذا البحث الى تحليل الدور الذي يلعبه الموقع الجغرافي في صياغة التحالفات الإقليمية والدولية، من خلال دراسة الاتفاق السعودي–الباكستاني لعام ٢٠٢٥ بوصفه نموذجًا تفاعليًا بين الجغرافيا والسياسة يبين أهمية الموقع الجغرافي كعامل محدد لبناء التحالفات، إلى جانب دور الأدوات الاقتصادية والسياسية كآليات تفعيل لهذا الاتفاق،منطلقا من مشكلة مفادها مامدى تأثير الموقع والعوامل الجغرافية على تشكيل التحالف السعودي–الباكستاني لعام ٢٠٢٥ ،.يرتكز البحث على فرضية أساسية مفادها أن الموقع الجغرافي لباكستان شكّل الأساس الذي مهد لإقامة التحالف مع المملكة العربية السعودية، وان دور الدعم الاقتصادي والسياسي كان لتعزيز وتفعيل هذا التقارب. تستند الدراسة إلى مناهج الجغرافيا السياسية لفهم كيفية توظيف الدول لموقعها الجغرافي كأداة لتعزيز نفوذها الاستراتيجي وضمان أمنها القومي منها المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج المقارن ويخلص البحث إلى أن الجغرافيا لا تشكّل خلفية محايدة للعلاقات الدولية، بل عاملًا فاعلًا يوجّه خيارات التحالف والتعاون بين الدول.الكلمات المفتاحية: الموقع الجغرافي ،الجغرافيا السياسية ،–التحالف الباكستاني السعودي ،المعونات الاقتصادية، التحالفات الإقليمي.

المقدمة

يُحدد الموقع الجغرافي السلوك السياسي للدول، إذ لا يمكن فهم تحركات الدول أو تفسير تحالفاتها بمعزل عن موقعها الجغرافي ومجالها الحيوي، فهو الذي يمنح الفرص ويفرض القيود. فالجغرافيا، كما يعبّر عنها الفكر الجيوبولتيكي، ليست مجرد خلفية صامتة للأحداث السياسية، بل هي قوة فاعلة تُسهم في صياغة القرارات، ورسم استراتيجيات الأمن القومي، وتحديد اتجاهات التحالف والصراع. ، لا سيما في بيئات تتسم بالاهمية المكانية والتنافس الإقليمي وقد شهدت نهاية القرن الماضي وبدايات القرن الحالي تحولات جوهرية في أنماط التحالفات الدولية،اذ تفوقت اعتبارات المصلحة والموقع على الاعتبارات الايديولوجية ، وأصبح للبعد الجغرافي دور رئيس في رسم خريطة العلاقات بين الدول. فالتحالفات الحديثة لم تعد تُعقد على أساس القيم المشتركة فحسب، بل على إدراك الدول لأهمية مواقعها الجغرافية في تأمين مصالحها الحيوية وتعزيز مكانتها الإقليمية. ، يمثل التحالف السعودي–الباكستاني مثالًا واضحًا على تفاعل العوامل الجغرافية مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية في العالمين العربي والإسلامي. ،اذ تتمتع المملكة العربية السعودية بموقع استراتيجي هام،فهي تشرف على أهم الممرات البحرية العالمية، ، ومركزًا روحيًا ودينيا واقتصاديًا له ثقله الدولي. أما باكستان، فتمثل قوة إقليمية في جنوب آسيا، وتشكّل جسرًا جغرافيًا بين الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فضلًا عن كونها دولة نووية ذات عمق استراتيجي مؤثر في التوازن الإقليمي. يجمع بين الدولتين موقع جغرافي يمنحهما تكاملًا في المصالح الدفاعية والاقتصادية،يمثّل التحالف السعودي–الباكستاني لعام ٢٠٢٥ نموذجًا معبّرًا عن التقاء المصالح الجيوسياسية بين دولتين تمتلكان عمقًا استراتيجيًا متكاملًا. تحكمهما اعتبارات الأمن والاقتصاد والطموح الإقليمي ويسعى البحث إلى دراسة أثر الموقع الجغرافي والعوامل الجيوسياسية في بناء التحالف هذا و الكشف عن الدور الذي يمكن أن يلعبه الموقع الجغرافي في صياغة أنماط التحالفات المستقبلية في المنطقة، في ظل بيئة دولية تتجه نحو مزيد من إعادة التمركز الجغرافي للقوى الدولية العظمى.

١.مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بسؤال جوهري هو مامدى تأثير الموقع والعوامل الجغرافية على تشكيل التحالف السعودي–الباكستاني لعام ٢٠٢٥؟

٢.فرضية البحث:

يفترض البحث أن الموقع الجغرافي والعوامل الجيوسياسية المرتبطة به تمثل محددًا جوهريًا في صياغة التحالف السعودي–الباكستاني لعام ٢٠٢٥ وأن هذا التحالف جاء كنتيجة لتقاطع المصالح الأمنية والاقتصادية الناتجة عن موقع كل دولة في محيطها الإقليمي.

٣.أهداف البحث.

تحليل دور الجغرافيا السياسية في نشوء التحالفات الإقليمية.

دراسة أثر الموقع الجغرافي لكلٍّ من السعودية وباكستان في بناء تحالفهما.

تفسير الديناميات الجغرافية التي أسهمت في تعزيز التعاون بين الطرفين عام ٢٠٢٥.

٤.أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في أنه يقدّم مقاربة جيوسياسية جديدة لفهم التحالفات الدولية، مع التركيز على البعد المكاني بوصفه محركًا أساسيًا للسياسات الخارجية للدول

٥.حدود منطقة الدراسة :

يتحدد البحث مكانياً في كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية باكستان الإسلامية، إضافة إلى المجال الجيوسياسي الرابط بينهما ضمن إقليمي الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وما يتصل به من ممرات بحرية ومجالات استراتيجية مؤثرة في طبيعة العلاقة الثنائية. أما زمانياً، فتغطي الدراسة الاتفاق الدفاع المشترك لعام ٢٠٢٥، باعتباره مرحلة مفصلية شهدت تطوراً نوعياً في العلاقات الثنائية تُوّج بتوقيع هذا الاتفاق عام ٢٠٢٥

خريطة (١) : موقع منطقة الدراسة

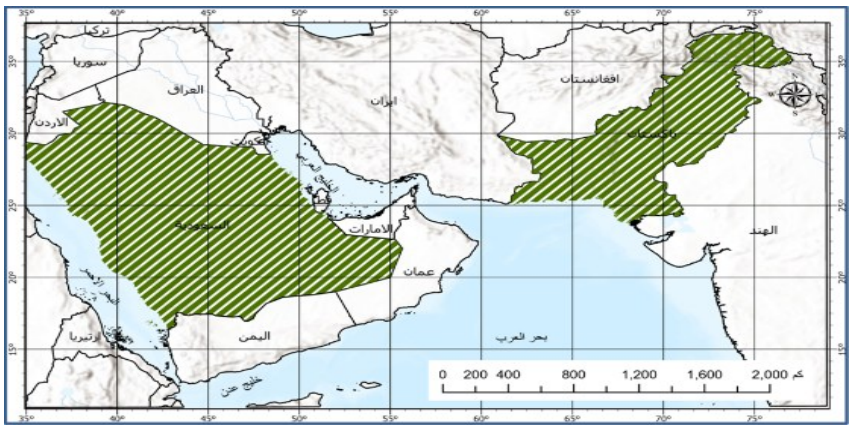

المصدر : بالاعتماد على برنامج ArcGIS pro. 3.6 وبرنامجArcGIS online

المبحث الاول اثر العوامل الجغرافية في العلاقات والتحالفات الدولية

اولا مفهوم العامل الجغرافي

يُشير العامل الجغرافي الى مجموعة السمات والخصائص الطبيعية والبشرية التي تُميّز إقليمًا معينًا وتؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في سلوكه ومصالحه وأهدافه الإستراتيجية. ويشمل :الموقع الجغرافي، والمساحة، والمناخ، والموارد الطبيعية، والحدود، وشكل الدولة، والمنافذ البحرية، وكل ما يؤثر في سلوك الدولة الخارجي وقدرتها على بناء التحالفات.وقد تناول العديد من المفكرين الجيوبولتيكيين هذا العامل بوصفه محددًا رئيسيًا للقوة، مثل:فريدريك راتزل الذي اعتبر الدولة كائناً حياً يحتاج إلى مجال حيوي للنمو.نيكولاس سبايكمان الذي قدّم نظرية "حافة الأرض" وبيّن أهمية المواقع الساحلية وقد أسّست هذه الرؤى لفهم أن الجغرافيا ليست عاملاً ساكناً، بل محرّكاً فاعلاً في تشكيل التحالفات الدولية وصراعات النفوذ ،إذ يشكّل الإطار البنيوي الذي تتحرك ضمنه الدول وتبني عليه سياساتها الخارجية وأدوارها الإقليمية والدولية.ويكتسب العامل الجغرافي أهميته من كونه عاملًا ثابتًا نسبيًا مقارنةً بالعوامل الأخرى في القوة القومية. فالحدود الطبيعية والموقع والمساحة لا تتغير بسرعة، ولذلك تُعد هذه العناصر محددات طويلة الأمد في رسم سياسات الدول. ومنذ نشأة الجغرافيا السياسية كعلمٍ مستقل في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، اعتُبر العامل الجغرافي عنصرًا حاسمًا في تفسير القوة والنفوذ والهيمنة. وقد دعا فريدريك راتزل، وهو من أوائل منظّري الجيوبوليتيك، إلى النظر إلى الدولة ككائن عضوي يرتبط وجوده وتمدده بالمجال الحيوي الذي يوفّره الإقليم الجغرافي. وهو ما تبنّاه لاحقًا كارل هاوسفور في نظريته حول أهمية المساحة والموقع في تحديد قوة الدولة ووضعها في النظام الدولي.ولا يقتصر مفهوم العامل الجغرافي على الجوانب الطبيعية، بل يشمل كذلك الجوانب البشرية والسياسية، مثل التوزيع السكاني، وأنماط العمران، والهوية الثقافية، وتوزيع المراكز الحضرية، والطرق والإستراتيجيات الدفاعية المرتبطة بطبيعة الأرض. وبالتالي، فإنه يشكّل إطارًا مركبًا يتداخل فيه الطبيعي والبشري، ويؤثران معًا في قدرة الدولة على استخدام مواردها وتوظيف موقعها الجغرافي لتحقيق مصالحها العليا. (جاويش،٢٠٢٢،ص٩)

ويتضح أثر العوامل الجغرافية في العلاقات الدولية من خلال

١: الجغرافيا كمحدد بنيوي لسلوك الدولة

تُؤكد النظريات الجيوبولتيكية الكلاسيكية، بدءًا من "ماكندر" و"هاوسهوفر" و"سبايكمان"، أنّ الحيّز الجغرافي هو المحدد الأول للسياسة الخارجية. فالدولة التي تملك عمقًا جغرافيًا واسعًا ومنافذ بحرية متعددة تميل إلى الانفتاح والتمدد، بينما تميل الدول ذات الجغرافيا المغلقة أو المحاطة بالمخاطر إلى تبني سياسات دفاعية أو تحالفية.كما أنّ العوامل الطبيعية – من تضاريس ومناخ وموارد – تؤثر مباشرة في أنماط التحالفات والتنافسات، إذ تسعى الدول لتعويض نقصها الجغرافي من خلال الارتباط بشركاء يملكون مكامن القوة المكانية.

٢: التحول من الجغرافيا الثابتة إلى الجيوبولتيك المتغيّر.

في الفكر السياسي الحديث، لم تعد الجغرافيا تُدرَك بوصفها عاملًا جامدًا، بل أصبحت إطارًا ديناميًا يتفاعل مع التكنولوجيا والاقتصاد والسياسة. فالعامل الجغرافي لم يعد يُقاس فقط بالمساحة أو الموقع، بل بقدرة الدولة على توظيف موقعها في النظام العالمي.فمثلا تحوّلت الممرات البحرية

إلى أدوات ضغط دبلوماسي واقتصادي، وأصبحت خطوط الطاقة والاتصالات تمثّل خرائط نفوذ جديدة تحلّ محل الحدود التقليدية. وهنا يُعاد تعريف الجغرافيا بوصفها قوة ذكية، فهي تمنح الدولة إمكانية التمدد أو الانكماش بمقدار قدرتها على الاستثمار في موقعها الاستراتيجي.

٣: الجغرافيا كمولّد للتحالفات الدولية

تتجلى أهمية العامل الجغرافي في بناء التحالفات الدولية من خلال ما يُعرف بـ التحالفات المكانية التكاملية، أي تلك التي تقوم على تبادل المزايا الجغرافية بين الدول. فالدولة القارية تبحث عن منفذ بحري، والدولة البحرية تبحث عن عمق بري، والدولة ذات الموارد تبحث عن حماية استراتيجية، وهكذا تتأسس التحالفات على منطق الجغرافيا قبل منطق الأيديولوجيا.ويظهر هذا بوضوح في التحالفات التي تشكّلت بين قوى متباينة حضاريًا لكنها متكاملة جغرافيًا، مثل التحالف السعودي–الباكستاني، الذي يمثّل نموذجًا لالتقاء العمق الجغرافي الآسيوي بالثقل الروحي والاقتصادي العربي.

٤: إعادة تشكيل الجغرافيا في ظل النظام الدولي الجديد

لقد أدّت العولمة والتطور التكنولوجي إلى إعادة هندسة المفهوم الجغرافي للعلاقات الدولية. فالعامل المكاني لم يختفِ، بل تحوّل إلى فضاء استراتيجي جديد يتجاوز الحدود المادية نحو "الجغرافيا الرقمية والاقتصادية". ومع ذلك، ما زال الموقع يحتفظ بقيمته القصوى في معادلات الطاقة والأمن والغذاء.وإنّ الدول التي تُجيد قراءة موقعها واستثماره قادرة على تحويل الجغرافيا من قدرٍ محتوم إلى أداة قوةٍ فاعلة. وفي المقابل، فإن الدول التي تُهمل جغرافيتها تفقد تدريجيًا قدرتها على التأثير في محيطها الإقليمي والدولي. ومن ثمّ، فإنّ فهم التحالف السعودي–الباكستاني لا يمكن أن يكتمل دون إدراك عمق التفاعل بين الجغرافيا والمصلحة والسياسة، وهو ما يجعل الجغرافيا العامل الأكثر نفوذًا في صناعة القرار الدولي .

ثانيا اثر الموقع الجغرافي الاستراتيجي في العلاقات والتحالفات الدولية

يمثل الموقع الاستراتيجي للدولة أحد أبرز العوامل الجغرافية التي تحدد دورها وتأثيرها في العلاقات الدولية. ويشير الموقع الاستراتيجي إلى موقع الدولة بالنسبة للممرات البحرية والمضائق، والطرق التجارية، والمناطق الحيوية سياسياً وعسكرياً. ويُعدّ هذا الموقع أحد المحددات الرئيسية لسلوك الدول الخارجي، إذ يمنحها القدرة على التأثير في مجريات التفاعلات الدولية أو الإقليمية، ويجعلها محط اهتمام القوى الكبرى.فالدول التي تقع على مضائق بحرية مهمة تكتسب أهمية استراتيجية قد تفوق حجمها الاقتصادي أو العسكري، بسبب قدرتها على التحكم في حركة التجارة والطاقة العالمية. هذا الموقع يمنح الدولة مجموعة من المكاسب الجيوسياسية، كتعزيز نفوذها الإقليمي، وزيادة قدرتها التفاوضية، وجذب الاستثمارات الدولية. كما يجعلها طرفًا أساسيًا في أي ترتيبات أمنية تخص المنطقة.

ثالثا – الحدود والمنافذ والممرات واثرها في العلاقات والتحالفات الدولية تشكل المنافذ والممرات دوافع بالغة الاهمية لتشكيل التحالفات بين البلدان، وان التوازن الاقليمي والاستراتيجيات الجغرافية تعتمد بشكل اساس على استخدام المزايا النسبية للموقع لتحقيق النفوذ وسنقدم شرحا وافيا عن هذه الفقرة في متن البحث.

رابعا مفهوم التحالفات

التحالف لغة مشتق من الجذر "حلف"، ويعني الالتقاء والاتحاد على هدف مشترك. ويشير اصطلاحا إلى رابطة قوية بين طرفين أو أكثر لتحقيق مصالح مشتركة، سواء كانت دفاعية، سياسية، اقتصادية، أو عسكرية. وتعرف سياسيا على انها اتفاق رسمي أو ضمني بين دولتين أو أكثر لتحقيق أهداف مشتركة، سواء كانت سياسية، اقتصادية، أمنية، أو عسكرية. وتُعدّ التحالفات من أبرز أدوات الدول لضمان أمنها القومي، تعزيز مصالحها الاستراتيجية، ومواجهة التهديدات الإقليمية والدولية. ويشير بعض الباحثين إلى أن التحالفات ليست مجرد اتفاقات سياسية، بل أداة لاستثمار المزايا الجغرافية والدفاعية للدول (الصافي،٢٠١٨،ص٢٩) وفي حالة التحالف السعودي–الباكستاني لعام ٢٠٢٥، يعكس التحالف طبيعة الدولتين في السعي إلى توحيد الجهود لمواجهة التحديات الإقليمية المشتركة، مثل تهديدات الأمن الإقليمي، حماية خطوط الملاحة البحرية، وضمان استقرار سوق الطاقة العالمي.مما يجعل التحالف أداة فعالة لتعزيز القوة الجيوسياسية لكل طرف.

٢ .أهمية التحالفات في السياسة الدولية

تكتسب التحالفات أهميتها من عدة عوامل:

١.الأمن والدفاع: تعمل التحالفات على تقليل المخاطر التي قد تواجه الدول نتيجة تهديدات عسكرية مباشرة أو غير مباشرة.

٢.النفوذ الإقليمي والدولي: تمنح التحالفات الدول القدرة على التأثير في قضايا إقليمية وعالمية، سواء عبر القوة العسكرية أو القوة الاقتصادية.

٣.تأمين المصالح الاقتصادية: تتيح التحالفات حماية خطوط التجارة والممرات الحيوية للموارد، مثل النفط والغاز، أو الممرات البحرية.

٤.الاستقرار السياسي الداخلي: تحالف قوي يدعم الدولة داخليًا، لأنه يعزز الثقة بقدرتها على حماية مصالحها وأمنها.(الصافي،ص١٨)

٥- الأطر النظرية المفسّرة للتحالفات تستند دراسة التحالفات الدولية الى عدة مدارس اهمها

- المدرسة الواقعية: ترى أن التحالفات أداة لحفظ توازن القوى ومواجهة التهديدات.
- المدرسة الجيوبولتيكية: تؤكد على أثر الجغرافيا في تحديد اتجاهات التحالف.
- المدرسة البنائية: تركز على دور الهوية والمصالح المتصوّرة. (الصافي، ص٢٠)

٦.العلاقة بين التحالفات والجغرافيا

إن التحالفات لا تُبنى بمعزل عن الواقع الجغرافي؛ بل العكس، فإن الموقع، العمق، الموارد، والمنافذ غالبًا ما تحدد اتجاه التحالف، مستواه، ومدته. فالدول القريبة من مصادر التهديد تميل إلى تكوين تحالفات دفاعية مشتركة، بينما الدول ذات المواقع المحورية والموانئ الحيوية قد تُنشئ تحالفات استراتيجية اقتصادية.على سبيل المثال، يُظهر التحالف السعودي–الباكستاني كيف أن الموقع الاستراتيجي والمنافذ الحيوية والعمق الجغرافي يشكّل قاعدة لدعم التعاون الأمني والعسكري، فضلًا عن التعاون الاقتصادي، ما يجعل التحالف متكاملًا ويستند إلى محددات جغرافية واضحة ،وتلعب العوامل الجغرافية دورًا محوريًا في تشكيل التحالفات بين الدول، حيث تحدد هذه العوامل فرص التعاون أو التنافس، وتؤثر مباشرة في سياسات الأمن والدفاع. تشمل هذه العوامل:

أ. العوامل الطبيعية

الموقع الاستراتيجي: تحديد موقع الدولة في مناطق حساسة سياسيًا وعسكريًا يعزز أو يقلل من حاجتها للتحالفات.

الموارد الطبيعية: الطاقة والمعادن والمياه والأراضي الزراعية توفر فرص التعاون الاقتصادي والعسكري.

العمق الجغرافي: اتساع الأراضي الداخلية يوفر مرونة دفاعية ويحدد طبيعة التحالفات.

الممرات البحرية والمنافذ: قرب الدولة من خطوط الملاحة الحيوية يعزز أهمية الشراكات البحرية.

البيئة الإقليمية المحيطة: وجود تهديدات أو فرص إقليمية يوجّه الدول نحو التحالفات لموازنة القوى

ب. العوامل البشرية والجيوسياسية

عدد السكان وحجم القوى البشرية: الدول ذات عدد سكان كبير لها وزن أكبر في التحالفات وقدرة أعلى على التعبئة العسكرية.التطور الاقتصادي: الدولة ذات اقتصاد قوي تستطيع تمويل قواتها وتحالفاتها وتطوير تقنياتها الدفاعية.القدرة العسكرية والتسلح: قوة الدولة العسكرية المتقدمة، مثل كون باكستان دولة نووية، تمنحها ثقلًا إضافيًا في التحالفات.التقارب الثقافي والسياسي: القيم الدينية والتاريخية والسياسية المشتركة تعزز التعاون المستدام.ويجدر القول ان التقنيات الاستراتيجية والقدرة النووية تجعل الدولة ذات تأثير أكبر على الاستقرار الإقليمي وعلى أي تحالف دفاعي (احمد، ص٦٣).ويوضح الجدول(١) اثر هذه العوامل على التحالفات الدولية جدول رقم(١) اثر العوامل الجغرافية على التحالفات الدولية

العامل الجغرافي	وصفه	تاثيره على التحالفات
الموقع الاستراتيجي	تموضع الدولة في منطقة حساسة جيوسياسيا وجيوعسكريا وجيواقتصاديا	يزيد الحاجة الى التحالفات لضمان الامن وحماية المصالح
الموارد الطبيعية	الطاقة والمعادن والمياه والاراضي الزراعية	تعمل على تشجيع التعاون الاقتصادي والاستراتيجي بين الدول وتحفيز التحالفات
العمق الجغرافي	اتساع الاراضي الداخلية لتوفير حماية واستراتيجية دفاعية	يعزز قدرة الدول على الدفاع عن نفسها كما ويؤثر على طبيعة التحالفات
الممرات البحرية والمنافذ	قرب الدولة من المضائق البحرية الدولية المهمة	يعزز اهمية التحالفات والشراكات البحرية لضمان امن التجارة والملاحة
عدد السكان والقوة البشرية	حجم السكان وقوة التعبئة البشرية	الدول ذات العدد السكاني الكبير لها وزن اكبر وقدرة اعلى على المشاركة في التحالفات

التطور الاقتصادي	القوة الاقتصادية والقدرة على اقامة وتمويل التحالفات	يسهل تمويل العمليات العسكرية ويعزز التعاون الاستراتيجي بين الدول المتحالفة
القدرة العسكرية والتسلح	وجود قوة عسكرية متقدمة واسلحة متطورة	يعمل على زيادة التاثير في التحالفات ويعطي ثقلا سياسيا وامنيا ودفاعيا للتحالف كما في الدول النووية
التقارب السياسي والثقافي	القيم والتقاليد والمعتقدات المشتركة	يعزز الثقة ويشجع على قيام التحالفات المستقرة طويلة الامد
التقنيات الاستراتيجية والنووية	امتلاك الاسلحة المتطورة والنووية	يرفع من وزن الدولة في تحالف وترغب كل الدل في التحالف معها ويزيد من قدرتها على التاثير في الامن الاقليمي

جدول (٢): أثر العوامل الجغرافية على التحالف السعودي–الباكستاني ٢٠٢٥

العامل الجغرافي	وصفه	تاثيره على التحالف السعودي الباكستاني
الموقع الاستراتيجي	بالنسبة للسعودية فهي قلب العالمين العربي والاسلامي وتقع بين الخليج العربي والبحر الاحمر اما باكستان فهي بمثابة بوابة لجنوب اسيا والمحيط الهندي	يعد بمثابة اساس للتعاون السياسي وتعزيز النفوذ الاقليمي لكل دولة ضمن اي تحالف اقليمي
الموارد الطبيعية	تمتلك السعودية احتياطات ضخمة من النفط والغاز اما باكستان فان مواردها تعد محدودة نسبيا ،الا انها ذات اهمية زراعية وصناعية	تحفز التعاون الاقتصادي ،اذ تعتمد باكستان على موارد الطاقة السعودية،الامر الذي يدعم ويعزز الرابط بين الامن الاقتصاديوالتحالف الاستراتيجي
العمق الجغرافي	السعودية صحراء واسعة ومواقع داخلية امنة باكستان تشكل امتدادا بريا بين كل من الهند والصين وباكستان	يمتع كل دولة منهما بمرونة استراتيجية وامان دفاعي ،وهذا ما يعطي التحالف فرصة وقدرة على مواجهة التهديدات الاقليمية
المنافذ	تطل السعودية على كل من مضيقي باب المندب ومضائق البحر الاحمر في حين تطل باكستان على موانيء بحر العرب الامر الذي يهيء فرصة الوصول الى اسيا الوسطى	تسهل التعاون العسكري والاقتصادي،كما وتمكن التحالف من السيطرة والتحكم في الممرات البحرية الحيوية ،الامر الذي يزيد من قيمته ومكانته الاستراتيجية
عدد السكان والقوة البشرية	تمتلك باكستان قوة بشرية هائلة اذ يبلغ عدد سكانها حوالي ٢٥٥مليون نسمة لعام ٢٠٢٥ في حين يبلغ عدد سكان السعودية لنفس العام حوالي ٣٥مليون نسمة	القوة البشرية الباكستانية والدعم السعودي يعززان قدرة التحالف على التعبئة العسكرية
العامل الاقتصادي	التطور الاقتصادي في مجال الصناعة والتجارة ...	ساهمت القوة الاقتصادية السعودية في تمويل ودعم التعاون العسكري الدفاعي

العامل العسكري	القدرة العسكرية والتسلح	اعطت القوة النووية والعسكرية الباكستانية لهذا التحالف ثقلا استراتيجيا
التقارب الثقافي والسياسي	يتشارك البلدين الدين و العادات والقيم والمعتقدات	ساهمت في بناء وتعزيز الثقة بين البلدين
التقنيات الاستراتيجية والنووية	تعد باكستان دولة نووية	امتلاك باكستان للقدرات النووية والتقنيات الدفاعية ساهم في زيادة وزن هذا التحالف واهميته

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على https://www.aljazeera.net/politics/2025/9/21/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%87%D9%86%D8%AF%D8%B3%D8%A9-2

وتوضح الخريطة رقم(٢) حجم الموارد المتمثلة بالمعادن والسلع الثمينة في منطقة الدراسة ،اذ يحتوي كلا البلدين على مجموعة من المعادن ،فضلا عن النفط الذي يعد من اهم مصادر الطاقة والذي تشغل المملكة العربية السعودية مراكزا متقدمة عربيا وعالميا في انتاجه واحتياطي

خريطة (٢) : اهم مواقع المعادن والسلع الثمينة في منطقة الدراسة

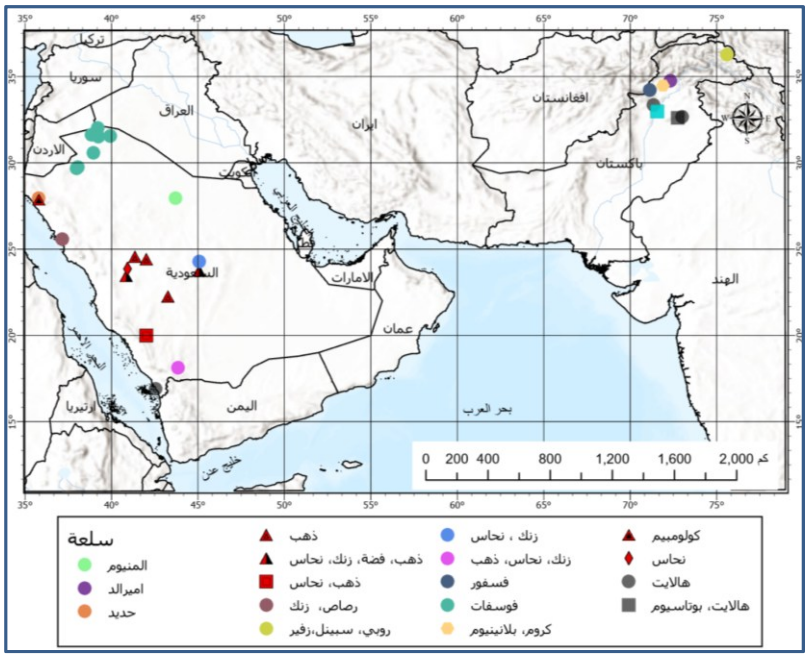

المصدر : بالاعتماد على برنامج ArcGIS pro. 3.6 وبرنامج ArcGIS online. جدول رقم (٢) ابعاد التحالف السعودي –الباكستاني لعام ٢٠٢٥

نوع التحالف	الفائدة السعودية الباكستانية منه	اهميته
دفاعي	دعم عسكري متبادل في حال التهديد، تبادل الخبرات العسكرية، دعم القدرات النووية	حماية جماعية وتعزيز الردع الاقليمي

	الباكستانية ،دعم الخبرات العسكرية والامن البحري	
اقتصادي	تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية وتعزيز التكامل الاقتصادي والعسكري الباكستاني السعودي	تعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي والسياسي
سياسي	تنسيق السياسات الخارجية وتعزيز النفوذ السياسي في المواقف الاقليمية والدولية لتعزيز التأثير وصنع القرار	دعم دبلوماسي وتقوية الموقف التفاوضي

المصدر امن عمل الباحثة بالاعتماد على

https://www.aljazeera.net/politics/2025/9/21/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%87%D9%86%D8%AF%D8%B3%D8%A9-2

اذن يتبين لنا من الجداول والخرائط اعلاه اهمية العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية في اقامة الشراكات والتحالفات الدولية ،فهي من وجهة نظر الباحثة و تمثل عامل للتكامل بين الدول المتحالفة فكل دولة ستجد ما ينقصها في الدولة او الدول الاخرى المتحالفة معها ،وهذا ما يعطي ثقلا جيوسياسيا للتحالف ويعمل على تقوية الاواصر بين تلك الدول واستمرارية التحالف بينها ،فمثلا عدد سكان السعودية قليل مقارنة بباكستان، وانها اذا ما ارادت ان توازن عدد سكانها مع ما يجاورها ولا سيما ايران التي تشكل الدعامة الثانية المقابلة لها ،فلا بد لها من ان تتحالف مع دولة تمتلك عدد كبير من السكان ،فضلا عن ذلك فإنها في تحالفها مع باكستان ستكون ايران ضمن مجالها الحيوي ،كذلك نلاحظ ان السعودية تمتلك قوة اقتصادية تفوق القوة الاقتصادية الباكستانية وبهذا سيكون من مصلحة باكستان ان تتحالف مع دولة اذا تفوق اقتصادي وهذا التحليل ينطبق على باقي العوامل الجغرافية ،اذن كما قلنا فان التحالفات تؤدي الى التكامل السياسي والاقتصادي والامني والعسكري ويمكن ان نوضح اثر هذه العوامل من خلال خرائط متعددة ففيما يخص العامل الاقتصادي يمكن القول ان الخريطة رقم() التي تمثل تفاوت مستويات الدخل الفردي بين البلدين تظهر تفاوتاً اقتصادياً بنيوياً بين المملكة العربية السعودية وباكستان، وهو تفاوت أسهم في تشكيل علاقة تكاملية داخل الاتفاق، حيث تميل السعودية إلى لعب دور المموّل والاستثماري، في مقابل الدور البشري–العسكري الذي تؤديه باكستان ،كما ويتضح من خلال استعراض مفهوم التحالفات وأنواعها أن التحالف السعودي–الباكستاني لعام ٢٠٢٥ ليس مجرد اتفاق دفاعي، بل تحالف متعدد الأبعاد كما يوضحه الجدول رقم(٢):

البعد الدفاعي: التنسيق العسكري وحماية المصالح الاستراتيجية

البعد الاقتصادي: تمويل ودعم العمليات المشتركة والاستفادة من الموارد والتكامل الاقتصادي.

البعد السياسي: تنسيق المواقف الإقليمية والدولية لتعزيز القوة والنفوذ

إن هذا التنوع في أبعاد التحالف يعكس استراتيجية شاملة تضمن استمرار التعاون بين الطرفين وتحقيق الاستقرار الإقليمي وتعزيز وزن كل منهما في النظام الدولي ان التحالف السعودي–الباكستاني لعام ٢٠٢٥ مثال حي على تحالف دولي متعدد الأبعاد يجمع بين: الدفاع، الاقتصاد، والسياسة، ويعكس كيف تتفاعل العوامل الجغرافية والبشرية والاقتصادية والسياسية لتشكيل تحالف استراتيجي متكامل وفعّال، قادر على تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي.

المبحث الثاني الابعاد الجيوبولتيكية الممهدة للاتفاق السعودي الباكستاني عام ٢٠٢٥

١–دور الموقع الجغرافي لكل من المملكة العربية السعودية وباكستان واثره في اقامة التحالف

يلعب الموقع الجغرافي لكل من السعودية وباكستان دورًا حاسمًا في تحديد أهميتهما الاستراتيجية. فالسعودية تقع في قلب منطقة الخليج العربي، وتطل على مضيق هرمز الحيوي، بينما باكستان بوابة جنوب آسيا وتمتلك حدودًا حيوية مع الهند وإيران وتطل على بحر العرب. هذا التموضع الفريد خلق حاجة مشتركة لتعزيز التعاون والدفاع المشترك لحماية المصالح الحيوية.ومواجهة التحديات الإقليمية المتمثلة بالنفوذ الإيراني المتزايد، الصراعات في اليمن والخليج، التهديدات الإرهابية، والتنافس الإقليمي مع الهند وتركيا. كما يشكل تأمين خطوط الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز وخليج عمان أولوية استراتيجية للطرفين. أما الفرص الإقليمية فتتمثل في تعزيز التعاون العسكري والدفاعي، والاستفادة من القدرات العسكرية

الباكستانية والتمويل والدعم السعودي لضمان تحالف قوي ومستدام، بالإضافة إلى التقارب الثقافي والسياسي الذي يعزز الثقة واستمرار التعاون.إن دمج هذه العوامل الجغرافية يظهر بوضوح أن التحالف السعودي–الباكستاني لعام ٢٠٢٥ هو تحالف استراتيجي متعدد الأبعاد، قادر على التأثير في الاستقرار الإقليمي وتعزيز الأمن الجماعي وتتجلى اهمية ودور الموقع الجغرافي في العلاقات والتحالفات ولا سيما فيما يتعلق بالتحالف السعودي الباكستاني عام ٢٠٢٥ من محاور واتجاهات متعددة هي:

أولاً: يوجه الموقع السياسات الخارجية للدول:

الموقع الجغرافي للدول عامل أساسي في رسم سياساتها الخارجية، إذ يحدد التحديات والفرص الاستراتيجية التي تواجهها،اذيشكل الموقع الاستراتيجي للسعودية الواقعة في قلب شبه الجزيرة العربية، مع اطلالتها على البحر الأحمر والخليج العربي ميزة منحت السعودية القدرة على التحكم في ممرات الطاقة البحرية ومراقبة خطوط الملاحة الدولية. لهذا، توجه سياساتها الخارجية نحو حماية هذه الممرات وتأمين استقرار المنطقة.اما باكستان تقع بين الهند وإيران وأفغانستان، ولها ساحل على بحر العرب.و يفرض هذا الموقع عليها تبني سياسات خارجية تركز على الأمن الإقليمي والتعاون مع القوى الإقليمية لضمان النفوذ والسيطرة على الممرات البحرية الحيوية (حميد،١٩٩٧،ص٧٦)وهذا الموقع يسمح لها بالتحكم في ممرات بحرية استراتيجية، ويعزز قدرتها على المشاركة في تحالفات إقليمية مع دول الخليج، مثل السعودية، لضمان مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية ويعمل الموقع الجغرافي كخارطة طريق للسياسات الخارجية؛ فهو يحدد الأولويات والمصالح الحيوية للدولة.في حالة التحالف السعودي–الباكستاني، يتضح أن الموقعين الاستراتيجيين يكملان بعضهما البعض.

ثانياً: أثر الحدود والمنافذ في تشكيل تحالفات الدول

الحدود والمنافذ البحرية والبرية تشكل تحديات وفرصًا للدول، وتؤثر مباشرة على طبيعة التحالفات التي تقوم بهافالسعودية تطل على مضيق هرمز والبحر الأحمر، ما يجعل حماية الممرات البحرية جزءًا أساسا لسياساتهاالدفاعية والاقتصادية.اما باكستان، بساحلها على بحر العرب، تصبح نقطة محورية لضمان تأمين خطوط الطاقة والتجارة الدولية،وكما توضحه الخريطة رقم(٢)

خريطة رقم (٣) اهم الممرات البحرية في منطقة الدراسة

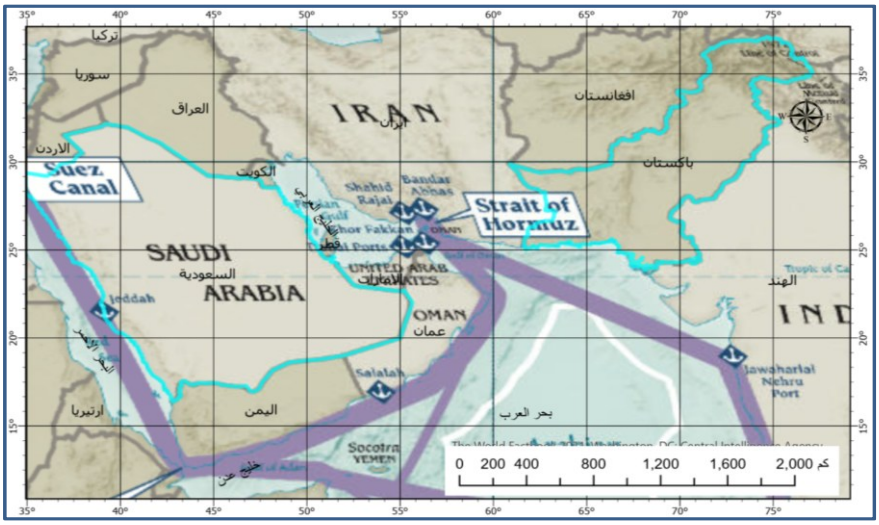

المصدر : بالاعتماد على برنامج ArcGIS pro. 3.6 وبرنامج ArcGIS online.

اما فيما يتعلق بالحدود البرية فعلى الرغم من عدم وجود حدود مشتركة بين البلدين، إلا أن الحدود الإقليمية المحيطة بكل دولة تشكل تحديًا أمنيًا: الخليج من جهة السعودية، والهند وإيران وأفغانستان من جهة باكستان وان الحاجة إلى حماية هذه الحدود والمنافذ تدفع كلا البلدين إلى التعاون الاستراتيجي عبر التحالف فالحدود والمنافذ لا تفرض فقط قيودًا، بل تخلق دوافع قوية لبناء التحالفات والتحالف السعودي–الباكستاني مثال على كيف يمكن للدول غير المتجاورة جغرافيًا أن تعتمد على موقعها النسبي بالنسبة لدول أخرى لتطوير شراكات استراتيجية و ان استخدام المنافذ البحرية كأداة استراتيجية يرفع من قيمة التحالف، إذ يمكن للدول التحكم في التجارة البحرية والنفطية بشكل مشترك، ما يعزز مصالحهما الاقتصادية والأمنية .

ثالثاً: التوازن الإقليمي والاستراتيجيات الجغرافية

التوازن الإقليمي هو عنصر جوهري في التحالفات الدولية، حيث تسعى الدول إلى استخدام موقعها الاستراتيجي لتعزيز قوتها النسبية مقابل القوى الإقليمية الأخرى وتشكل كل من السعودية وباكستان كمثال للتوازن الإقليمي،اذ يوفر موقع السعودية السيطرة على مضائق بحرية حيوية، بينما يمنح موقع باكستان النفوذ في آسيا الجنوبية وان التحالف بينهما يمثل أداة لتحقيق توازن استراتيجي أمام النفوذ الإيراني والهندي، ويعزز من قدرة كلا الطرفين على حماية مصالحهما، اما عن الاستراتيجيات الجغرافية فيتمثل باستخدام الموقع لتعزيز الردع العسكري، تأمين خطوط الطاقة والملاحة، وخلق نفوذ سياسي واقتصادي في المنطقة فالتحالف السعودي–الباكستاني يستفيد من موقع كل طرف لتعزيز القدرات الدفاعية المشتركة، وتمكين كل دولة من تحقيق أهدافها الإقليمي والاستراتيجية الجغرافية. (علي ،٢٠٢١،ص١٦٢)

٢ –تاريخ العلاقات السعودية الباكستانية

المملكة العربية السعودية وباكستان بلدان عضوان في عدد من المنظمات منها منظمة التعاون الاسلامي ،ومنظمة الامم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية ،يتميزان بتقارب جغرافي وعلاقات تجارية تاريخية، فضلا عن تقاربهما الديني ولباكستان علاقات ستراتيجية دبلوماسية واقتصادية متينة مع باكستان ،ومن اجل ادراك اسباب او مبررات عقد التخالف السعودي الباكستاني نرى من الضروري بان نسلط الضوء على تاريخ العلاقات بين البلدين ،فهذا الاتفاق لم يأت من فراغ او صدفة، بل هنالك معطيات سابقة تربطها جذور العلاقات الاقتصادية والتجارية وحتى الجيوسياسية بين البلدين، يرجع تاريخ العلاقات بين كل من المملكة العربية السعودية وباكستان الى ١٤ اب عام ١٩٤٧ حين استقلت باكستان عن بريطانيا ونالت استقلالها الوطني ،واكتسبت العلاقات الباكستانية الخليجية عموما والباكستانية السعودية خصوصا اهمية كبيرة وذلك بحكم ما تعرضت له كل من منطقة المحيط الهندي والخليج العربي من متغيرات واحداث اقليمية ودولية منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي ،وقد طغى الطابع الاقتصادي والتجاري على تلك العلاقات ،فكما نعلم بان الاقتصاد يمثل نقطة ارتكاز لاي بلد ، يؤثر على سياسته الداخلية والخارجية بشكل واضح ،وقد شهدت العلاقات بين البلدين تطورا كبير من الناحية الاقتصادية تمثل في اعتماد باكستان على نفط العربية السعودية ولجوء مواطنيها الى المملكة ،فضلا عن تلقي الاخيرة مساعدات مالية واقتصادية من الرياض بلغت (٥٠٢) مليون دولار خلال حقبة السبعينيات وحتى بداية الثمانينيات ،قدمتها السعودية الى باكستان كقروض اثناء تعرضها للازمات المفاجئة ،كما قدمت المملكة العربية السعودية معونة مالية لباكستان بقيمة(٢٠٠) مليون دولار، ولتعزيز اواصر التعاون الاقتصادي بين البلدين قامت السعودية بالمشاركة في مؤتمر التعاون الاقتصادي بين العرب وباكستان في كراتشي في ايلول عام ١٩٨٣ ويعد هذا المؤتمر بداية لحقبة جديدة من التعاون الاقتصادي بين البلدين .وفي فترة الاحتلال السوفيتي لأفغانستان (١٩٧٩ –١٩٨٩) وعبور المواطنون الافغان الى باكستان بادرت السعودية بتقديم المعونات العينية والمالية لها للتخفيف عن كاهلها في تحمل اعباء المهاجرين الافغان اليها ،وفي عام(١٩٩٠–١٩٩١)ابان اندلاع حرب الخليج الثانية وقفت باكستان الى جانب السعودية وارسلت قوات عسكرية لحماية اماكنها المقدسة ،كما قامت المملكة العربية السعودية بمساندة باكستان حين فرضت الولايات المتحدة الامريكية الحصار الاقتصادي عليها على خلفية نجاح تجربتها النووية عام ١٩٩٨ وفي عام ١٩٩٩ قدمت السعودية ايضا مساعدات اقتصادية منها توفير منشاة نفطية بالمجان حتى عام ٢٠٠٣ وبهذا تعد السعودية اكبر مصدر تعتمد عليه باكستان في حصولها على الطاقة سواء بالمجان او بأسعار اقل من اسعار السوق العالمية، وفي عام ٢٠٠٥ عندما ضرب شمال شرق باكستان زلزال مدمر هرعت السعودية لتقدم معونة مالية قدرت ب ٧.٥ مليون دولار ضمن برنامج الاغذية العالمي لتامين ٥٠٠٠ طن من القمح لتوزيعه على المتضررين(الحربي،٢٠٢٢،ص٦٣) اذن يمكن القول بان جذور العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية باكستان الإسلامية تعود إلى عقود مبكرة من التفاعل السياسي والاستراتيجي، حيث تشكّلت هذه العلاقات في سياق إقليمي ودولي اتسم بتقلبات أمنية وتنافسات جيوسياسية حادة في جنوب آسيا والشرق الأوسط. ولم تكن هذه العلاقات وليدة اعتبارات دبلوماسية تقليدية بقدر ما جاءت نتيجة تقاطع المصالح الجغرافية والأمنية والاقتصادية بين الطرفين.فمنذ سبعينيات القرن الماضي، برزت السعودية كفاعل إقليمي داعم لباكستان في مراحل متعددة، خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية والضغوط الدولية، وهو ما أسهم في بناء رصيد من الثقة السياسية المتبادلة. وفي المقابل، مثّلت باكستان عمقًا استراتيجيًا مهمًا للسعودية، سواء من حيث موقعها الجغرافي القريب من الخليج العربي وبحر العرب، أو من حيث ثقلها العسكري والأمني في معادلات التوازن الإقليمي (عطوان .٢٠١٠،ص٣٣)

٢: البعد الأمني والعسكري في العلاقات الثنائية

شكّل التعاون الأمني والعسكري أحد الأعمدة الأساسية للعلاقات السعودية–الباكستانية، حيث شهد هذا التعاون أشكالًا متعددة من التنسيق والتدريب والدعم المتبادل. وقد أضفى هذا البعد طابعًا استراتيجيًا على العلاقة، متجاوزًا إطار العلاقات الثنائية التقليدية إلى مستوى الشراكة ذات الأبعاد الإقليمية.وتكتسب هذه العلاقة أهميتها من الموقع الجغرافي لباكستان كدولة محورية في جنوب آسيا، وما يمثله ذلك من قيمة مضافة للسعودية في

ظل التحديات الأمنية في الخليج والشرق الأوسط. كما أسهم هذا التعاون في تعزيز قدرة الطرفين على مواجهة التهديدات غير التقليدية، مثل الإرهاب وعدم الاستقرار الإقليمي، وهو ما جعل العلاقات الأمنية عاملًا تراكميًا ممهّدًا لأي تحالفات لاحقة.

٣: المعونات والمساعدات المالية كأداة نفوذ جيوسياسي

لم تقتصر العلاقات السعودية–الباكستانية على الجوانب السياسية والأمنية، بل شملت أيضًا دعمًا ماليًا واقتصاديًا متكررًا قدمته السعودية لباكستان في مراحل مفصلية من تاريخها الحديث. غير أن هذه المساعدات لا يمكن فهمها بمعزل عن سياقها الجيوبوليتيكي، إذ شكّلت إحدى أدوات القوة الناعمة السعودية.فقد أسهمت المعونات المالية في تخفيف الضغوط الاقتصادية عن باكستان في أوقات الأزمات، مقابل تعزيز الاعتماد المتبادل وترسيخ مكانة السعودية كشريك استراتيجي موثوق. وبهذا المعنى، لم تكن هذه المساعدات مجرد دعم اقتصادي، بل أداة لإعادة تشكيل التوازنات السياسية، وتوجيه خيارات السياسة الخارجية الباكستانية بما ينسجم مع المصالح الاستراتيجية للطرفين (عباس،٢٠٠٥،ص٢٦٨٠–٢٦٩٢)

٤: التفاعل الاقتصادي ومحدوديته في تفسير التحالف

على الرغم من وجود تبادل تجاري بين السعودية وباكستان، فإن حجم الصادرات والواردات بين البلدين لا يُعد العامل الحاسم في تفسير طبيعة التحالف القائم بينهما. فالعلاقات الاقتصادية، على أهميتها، جاءت في مرتبة ثانوية مقارنة بالعوامل الجغرافية والأمنية والاستراتيجية (محمد،١٩٩٨،ص٨٤)وعليه يعد الموقع الجغرافي أحد أكثر العوامل ثباتاً وتأثيراً في صياغة التحالفات الدولية،. وفي حالة الاتفاق السعودي–الباكستاني لعام ٢٠٢٥، لا يمكن فهم منطق التقارب والتحالف بين البلدين بمعزل عن القيمة الجغرافية التي يتمتع بها كل منهما، اذ تتقاطع مصالح القوى الإقليمية والدولية فيهما، وتتحدد أمن الطاقة والتجارة العالمية. ومن هذا المنطلق، لا يُنظر إلى باكستان بوصفها دولة بعيدة جغرافياً عن المجال الحيوي السعودي، بل باعتبارها امتداداً جغرافياً غير مباشر له.وقد أسهم هذا الموقع في منح العلاقة السعودية–الباكستانية بعداً يتجاوز الطابع الثنائي، إذ جعل من التحالف المحتمل أداة لتعزيز العمق الاستراتيجي السعودي خارج نطاقه الجغرافي التقليدي. فالمملكة، بوصفها دولة محورية في الخليج العربي، تواجه تحديات تتعلق بأمن الممرات البحرية واستقرار البيئة الإقليمية المحيطة بها، كما أن موقع باكستان منحها دوراً مهماً في معادلات الأمن البحري، ولا سيما في ما يتعلق بحماية خطوط الملاحة ونقل الطاقة، حيث لم يكن التعاون محصوراً في أبعاد اقتصادية أو سياسية فقط، بل ارتبط بإدراك مشترك لأهمية الجغرافيا البحرية في تعزيز الاستقرار الإقليمي. وفي هذا الإطار، لا يمكن استبدال الموقع الباكستاني بدولة أخرى دون فقدان جزء كبير من المردود الجيوبولتيكي للتحالف ،كما أسهم الموقع الجغرافي في تعزيز قابلية التحالف للاستمرار، إذ إن التحالفات القائمة على عوامل جغرافية ثابتة تكون أقل عرضة للتآكل السريع مقارنة بتلك التي تقوم على اعتبارات ظرفية.(عباس، ص٢٦٤٤) ، وعليه يمكن القول إن الموقع الجغرافي أدّى دوراً مركزياً في إقامة التحالف السعودي–الباكستاني، ليس بوصفه عاملاً منفصلاً عن بقية العوامل، بل كقاعدة ثابتة تفاعلت معها الأدوات الاقتصادية والسياسية.

٥– المعونات الاقتصادية واثرها في التحالف السعودي–الباكستاني

لم تعد المعونات الاقتصادية في إطار الجغرافية السياسية المعاصرة، تُفسَّر بوصفها أدوات إنسانية أو تنموية محضة، بل أصبحت إحدى أدوات القوة غير المباشرة التي تستخدمها الدول المؤثرة لإعادة تشكيل البيئات الإقليمية، والتأثير في خيارات الدول المتلقية للدعم. وعليه، فإن المساعدات الاقتصادية تُعد جزءًا من منظومة أوسع للقوة الجيوبوليتيكية، ترتبط بالموقع الجغرافي، والاعتبارات الأمنية، وبناء شبكات النفوذ طويلة الأمد.وانطلاقًا من هذا المنظور، يمكن فهم الدعم الاقتصادي السعودي لباكستان بوصفه أداة استراتيجية هدفت إلى تثبيت شريك إقليمي في منطقة ذات أهمية جغرافية عالية، وليس مجرد استجابة ظرفية لأزمات مالية متكررة. لم يكن الهدف من الدعم دمجًا اقتصاديًا أو تطويرًا قطاعيًا، بل كان تهدف إلى استقرار شريك استراتيجي، يلعب موقعه الجغرافي دورًا أساسيًا في أمن خطوط الطاقة والوصول البحري بين الخليج وجنوب آسيا ، أن أهمية هذا الدعم لا تكمن في حجمه فحسب، بل في توقيته وسياقه السياسي.،فغالبًا ما جاء الدعم السعودي في لحظات كانت فيها باكستان تعاني من ضغوط اقتصادية حادة، سواء نتيجة اختلالات داخلية أو ضغوط خارجية، وهو ما منح السعودية قدرة على التأثير غير المباشر في استقرار الدولة الباكستانية. (الزهراني، ٢٠٢٠،ص٧٣) ومن هذا المنطلق، لم يكن الدعم الاقتصادي السعودي موجَّهًا فقط لدعم الاقتصاد الباكستاني، بل لضمان بقاء باكستان فاعلًا إقليميًا قادرًا على أداء أدوار أمنية وسياسية تخدم التوازنات الإقليمية. فاستقرار باكستان الاقتصادي يعني استقرار قدرتها على ضبط بيئتها الجغرافية، ومواجهة التحديات الأمنية، وعدم الانزلاق نحو فراغات قد تستغلها قوى إقليمية منافسة(Malik. 2018,p89) وقد أدى الدعم الاقتصادي السعودي إلى ما يمكن تسميته بـ تأثير التوجيه غير المباشر للسياسة الخارجية الباكستانية. فالدولة التي تعتمد جزئيًا على دعم خارجي في فترات الأزمات تكون أكثر ميلًا لمراعاة مصالح الداعم، خاصة في القضايا الإقليمية الحساسة.وفي هذا السياق تحوّل الدعم الاقتصادي

من أداة مالية إلى دافع جيوسياسي مهد الطريق أمام الانتقال من التعاون الظرفي إلى صيغة أكثر تنظيمًا، تمثلت لاحقًا في اتفاق عام ٢٠٢٥ ولبيان الفرق في المستوى الاقتصادي بين البلدين والذي يدل عليه مستوى دخل الفرد فالخريطة رقم ٤ تبين الفرق بين مستوى دخل الفرد بين البلدين خريطة رقم (٤) مستويات الدخل للفرد في منطقة الدراسة

ملاحظة: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

المصدر : بالاعتماد على برنامج ArcGIS pro. 3.6 وبرنامج ArcGIS online.

وتوضح خريطة مستويات دخل الفرد في كل من المملكة العربية السعودية وباكستان، التفاوت الواضح بين الدولتين لصالح السعودية. ويُعد هذا التفاوت أحد المحددات غير المباشرة لطبيعة الاتفاق بين الطرفين، إذ أسهم في بناء علاقة تكامل اقتصادي–سياسي، تقوم على تبادل الأدوار أكثر من تبادل المنافع المتكافئة، بما ينسجم مع موقع كل دولة في النسق الاقتصادي الإقليمي وبالرغم من أهمية العامل الاقتصادي، إلا أنه يظل عاملاً مكمّلاً لا اساسيا، فالموقع الجغرافي شكّل الإطار الحاكم الذي تحركت ضمنه هذه العلاقة،والى جانب العوامل الجغرافية والاقتصادية، تبرز العوامل الثقافية والدينية بوصفها عناصر مسانِدة للتقارب السياسي بين الدول. وتُعد البنية الدينية أحد المؤشرات التي تسهم في تعزيز الانسجام السياسي، من خلال خلق أرضية مشتركة للثقة والتفاهم، دون أن تكون عاملاً حاسماً في صنع القرار الخارجي في كل من المملكة العربية السعودية وباكستان، حيث تشكّل الأغلبية المسلمة السمة الغالبة في الدولتين. وقد أسهم هذا التشابه الديني في تهيئة بيئة سياسية وثقافية مواتية للتقارب، عبر تعزيز القبول الشعبي والرسمي للعلاقة الثنائية، ولا سيما في مجالات التعاون السياسي والدفاعي وهذا ما تبرزه الخريطة (٥) التي توضح التركيب الديني في كل من البلدين ، حيث تشكّل الأغلبية المسلمة السمة الغالبة في الدولتين .

خريطة رقم(٥) نسبة الديانة السائدة في منطقة الدراسة

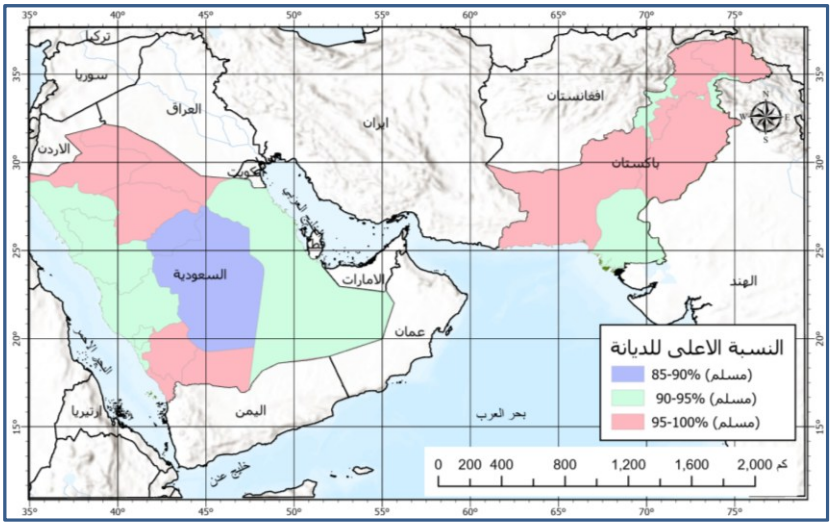

المصدر : بالاعتماد على برنامج ArcGIS pro. 3.6 وبرنامج ArcGIS online

يمكن القول إن اتفاق عام ٢٠٢٥ جاء تتويجًا لمسار طويل من التفاعل الاقتصادي–السياسي، حيث وفّر الدعم السعودي لباكستان قاعدة ثقة استراتيجية، وساعد في تقليل كلفة الانتقال نحو شراكة أكثر عمقًا (حسن،٢٠١٩،ص٢٤). وقد اتخذ الدعم الاقتصادي السعودي لباكستان أشكالاً متعددة (النوري،٢٠٠١،ص١٤)

١–الدعم المرتبط بالطاقة ويشمل(تسهيلات في إمدادات النفط (السعيد،٢٠٢٨،ص١٨)، وآليات الدفع المؤجلة، واستقرار الإمدادات خلال أزمات ميزان المدفوعات)وهذا يعمل على ضمان استقرار الممر بين الخليج وبحر العرب، ويؤمن إمدادات الطاقة الحيوية والاستقرار المالي لباكستان

٢– ودائع في البنك المركزي الباكستاني، حزم مالية طارئة، ودعم قصير إلى متوسط الأجل للسيولة (Rehman, 2021,p132)وهذا يعمل على المحافظة على قدرة باكستان في إدارة ساحلها وممراتها البحرية، ويمنع الانهيار السياسي الذي قد يهدد خطوط الملاحة.

٣– الاستثمار الاستراتيجي الانتقائي ويشمل(استثمارات مرتبطة بالطاقة والبنية التحتية والموانيء) يهدف إلى تأمين المواقع الحيوية الجغرافية، لا الدمج الاقتصادي أو الصناعي.

أدى الدعم الاقتصادي إلى إنشاء اعتماد متبادل غير متكافئ، حيث أصبحت باكستان ترى في السعودية شريكًا استراتيجيًا يعتمد عليه في أوقات الأزمات هذا الاعتماد لم يلغي استقلال القرار السياسي، لكنه قلّل من المخاطر عند اتخاذ قرارات تتعلق بالتحالفات الإقليمية وساهم في توسيع هامش الحركة السياسي لباكستان للانخراط في ترتيبات استراتيجية أطول مدى، مع مراعاة المصالح السعودية وإن البعد الجيوبولتيكي للدعم الاقتصادي يتجلى بوضوح في قدرته على إعادة توجيه السلوك السياسي دون اللجوء إلى الضغط المباشر أو الإكراه.. (studies.aljazeera.net/en/node/4795) ويتداخل البعد الاقتصادي للدعم مع البعد الجغرافي بصورة وثيقة(Al–Sheikh, F. 2017.p66) ، إذ لا يمكن فصل أهمية باكستان الاقتصادية عن موقعها الجغرافي ذي القيمة الاستراتيجية..وقد أسهم هذا التداخل بين الاقتصاد والجغرافيا في رفع فاعلية الدعم السعودي، وجعله أكثر تأثيراً في الحسابات الاستراتيجية الباكستانية(المطيري،٢٠٢٧،ص١٠١). فكلما ازدادت أهمية الموقع الجغرافي للدولة المتلقية، ازدادت حساسية قرارها السياسي تجاه الجهات الداعمة لها اقتصادياً. (www.washingtoninstitute.org) . وعليه، يمكن القول إن الدعم الاقتصادي السعودي لباكستان شكّل أحد أهم العوامل الجيوبولتيكية الممهدة للاتفاق، ليس من حيث حجمه فحسب، بل من حيث توقيته وطبيعته ووظيفته السياسية. فقد جرى توظيف الاقتصاد بوصفه أداة استراتيجية ناعمة، أعادت تشكيل البيئة السياسية والجغرافية المحيطة بالعلاقة الثنائية، وأسهمت في تحويل الاتفاق من خيار محتمل إلى نتيجة شبه حتمية لمسار تراكمي مدروس ،يخلص هذا المبحث إلى أن الدعم الاقتصادي السعودي لباكستان لم يكن مجرد مساعدات مالية، بل أداة استراتيجية جوهرية في الجغرافيا السياسية، ساهمت في استقرار بوابة بحر العرب وضمان أمن مركز الطاقة السعودي، ومهّدت الطريق لاتفاق ٢٠٢٥ بوصفه نتيجة تراكمية لتحالف قائم على الموقع والمصالح الاستراتيجية.

المبحث الثالث :ـ ديناميات الاتفاق السعودي–الباكستاني: النشأة ،الاهداف والسيناريوهات المحتملة

لم يأتِ الاتفاق السعودي–الباكستاني لعام ٢٠٢٥ بوصفه حدثاً سياسياً معزولاً أو استجابة ظرفية لتحولات آنية، بل شكّل نتاجاً لإدراك الطرفين لأهمية إعادة تفعيل العلاقة الثنائية ضمن سياق جيوبولتيكي إقليمي متغير. فقد سبقت الاتفاق مرحلة من إعادة التقييم الاستراتيجي، اتسمت بمراجعة المصالح، وإعادة ترتيب الأولويات، في ظل بيئة إقليمية اتسمت بتصاعد التنافس الجيوسياسي، وتراجع موثوقية بعض التحالفات التقليدية، وازدياد الحاجة إلى شراكات مرنة قادرة على التكيّف مع التحولات السريعة في النظام الإقليمي.تجلّت بدايات هذه الصورة في إدراك متبادل بأن العلاقة بين المملكة العربية السعودية وباكستان تجاوزت إطارها التقليدي القائم على التعاون الديني أو الرمزي، لتدخل مرحلة جديدة تتطلب توظيف الإمكانات السياسية والاقتصادية والجغرافية للطرفين بصورة أكثر انتظاماً. فمن الجانب السعودي، برزت الحاجة إلى توسيع دائرة الشراكات الاستراتيجية خارج النطاق الخليجي المباشر، بما يضمن عمقاً استراتيجياً إضافياً في جنوب آسيا، ويعزّز القدرة على موازنة النفوذ الإقليمي في الممرات البحرية الحيوية. أما من الجانب الباكستاني، فقد مثّلت المملكة شريكاً قادراً على توفير دعم اقتصادي وسياسي مستقر، في ظل ضغوط داخلية وتحديات إقليمية متزايدة.وشهدت هذه المرحلة تصاعداً ملحوظاً في وتيرة الاتصالات السياسية والدبلوماسية غير المعلنة، التي أسهمت في إعادة بناء الثقة وتحديد مجالات التقاطع الاستراتيجي. وقد اتسم هذا التقارب بطابع تدريجي حذر، حيث جرى الانتقال من التنسيق في القضايا ذات الطابع العام إلى مناقشة ملفات أكثر حساسية تتعلق بالأمن الإقليمي، والاستقرار الاقتصادي،.ومع تعمّق هذا التقارب، برزت مؤشرات واضحة على تحوّل العلاقة من مستوى التعاون الظرفي إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الناشئة. فقد بدأت ملامح التنسيق تتخذ طابعاً مؤسسياً أكثر وضوحاً، سواء من خلال اللقاءات الرسمية المتكررة أو عبر تفعيل قنوات التشاور السياسي والأمني. وأسهم هذا المسار في خلق إدراك مشترك بأن

الاتفاق لا يمثل قفزة في المجهول، بل تتويجاً لمسار من التفاهمات التراكمية التي اختُبرت عملياً قبل الوصول إلى الصيغة النهائية. (Ahmed, S., & Khan, M. 2020.p200). كما أسهمت النخب السياسية وصنّاع القرار في البلدين في تهيئة الأرضية الداخلية للاتفاق، عبر إعادة صياغة الخطاب السياسي والإعلامي بما يعكس أهمية الشراكة الثنائية. فقد جرى تقديم التقارب السعودي–الباكستاني بوصفه خياراً استراتيجياً عقلانياً يخدم المصالح الوطنية للطرفين، وليس مجرد اصطفاف سياسي مؤقت،فالاتفاق نقطة تحوّل في مسار العلاقة الثنائية، وفي الوقت ذاته يعكس استمرارية لمسار تراكمي سبق الإعلان عنه، وجعل منه نتيجة منطقية لتقاطع المصالح في لحظة جيوبولتيكية مناسبة.(Hussain, R. 2019,p47))وقد جاء الاتفاق السعودي–الباكستاني لعام ٢٠٢٥ بوصفه تحالفاً استراتيجياً شاملاً يهدف إلى توحيد الرؤى والمصالح في مجالات الأمن والطاقة والتنمية وتعود الدوافع المباشرة لتوقيع الاتفاق إلى مجموعة من العوامل منها

.1التحولات في النظام الإقليمي: تصاعد النفوذ الإيراني في الخليج، وتنامي الدور الهندي في جنوب آسيا، وظهور فراغ أمني نتيجة تراجع الحضور الأمريكي التقليدي.

.2الضغوط الاقتصادية والسياسية على باكستان التي دفعتها إلى توطيد علاقاتها مع الحلفاء المسلمين، وفي مقدمتهم السعودية

.3رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تتطلب تنويع الشراكات الاقتصادية والعسكرية وتوسيع الحضور السعودي في آسيا

.4الحاجة إلى موازنة النفوذ الصيني والروسي في المنطقة عبر محور إسلامي قوي.

وفي التاسع سبتمبر (أيلول) ٢٠٢٥ حدث تطورًا دراماتيكيًّا أعاد تشكيل المعادلة الجيوسياسية للمنطقة. نفذت إسرائيل ضربة جوية مباغتة على العاصمة القطرية الدوحة، استهدفت قيادات رفيعة في حركة حماس كانت تعقد اجتماعًا لمناقشة اقتراح وقف إطلاق النار الذي رعتْه الولايات المتحدة. واعتُبرت الضربة انتهاكًا صارخًا لسيادة قطر بوصفها دولة مضيفة لقاعدة عسكرية أمريكية رئيسة. هذه الحادثة لم تكن مجرد عملية عسكرية، بل كانت إشارة إلى تصعيد إسرائيلي يتجاوز الحدود الإقليمية التقليدية؛ مما دفع الدول العربية والإسلامية إلى عقد قمة طارئة في الدوحة في ١٥ سبتمبر (أيلول) (Reuters: "Saudi Arabia,٢٠٢٥)في أعقاب هذه القمة، وتحديدًا في ١٧ سبتمبر (أيلول) ٢٠٢٥، وقع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، بصفته رئيسًا للوزراء، ومحمد شهباز شريف، رئيس وزراء باكستان الإسلامية، اتفاقية الدفاع الإستراتيجي المشترك التي تنص على اعتبار أي عدوان على إحدى الدولتين عدوانًا على الأخرى، لتمثل تتويجًا لشراكة تاريخية تعود إلى عقود، ولم تُعلن جميع تفاصيل الاتفاق بشكل رسمي، غير أن التصريحات المشتركة ومصادر دبلوماسية موثوقة أظهرت أهم محاوره وهي:

١. تعاون دفاعي وأمني شامل يشمل التدريبات المشتركة، تبادل المعلومات الاستخبارية، والتنسيق في مكافحة الإرهاب.

٢. استثمارات سعودية واسعة في باكستان ضمن قطاعات الطاقة والموانئ والبنية التحتية، لا سيما في ميناء "جوادر" الاستراتيجي المطل على بحر العرب.

٣. .تسهيل العمالة الباكستانية داخل المملكة وتعزيز مساهمتها في المشاريع الكبرى لرؤية ٢٠٣٠.(الوحيلي ،٢٠٠٥، (www.hcrsiraq.net/2025/09/21

٤. تأسيس مجلس تنسيقي سعودي–باكستاني لمتابعة تنفيذ الاتفاق ومراجعة أوجه التعاون الجديدة.(الجندي ،٢٠٢٣، (www.bhuth.ae/ar/publication

٥. دعم متبادل في المواقف السياسية على المستويين الإقليمي والدولي.(Al Jazeera: "'Watershed.2025' 1)

ويهدف الاتفاق الى

- تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي في الخليج وجنوب آسيا.
- توطيد التعاون العسكري والتقني بما يخدم المصالح المشتركة.
- مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة كالإرهاب والقرصنة.
- توفير دعم اقتصادي متبادل وتسهيل تدفق الاستثمارات.
- تشكيل محور إسلامي قوي قادر على الموازنة بين القوى الكبرى.

كما ويحمل الاتفاق أهمية جيوسياسية كبيرة تتمثل في كونه يمثل جسراً بين الخليج وجنوب آسيا، ويؤسس لتقاطع مصالح يمتد من البحر الأحمر إلى بحر العرب. كما أنه يعزز مكانة السعودية كقوة قيادية في العالم الإسلامي، ويمنح باكستان فرصة لتقوية اقتصادها وتوسيع نفوذها الدبلوماسي في المنطقة (شلش،٢٠٢٥،https://eurasiaar.org/).

الاثار الجيوسياسية للتحالف السعودي–الباكستاني عام ٢٠٢٥

يمثل الاتفاق نقطة تحول في المشهد الجيوسياسي للشرق الأوسط وجنوب آسيا. هذه الاتفاقية، التي جاءت كرد فعل مباشر على الضربة الإسرائيلية على قطر، لا تقتصر على تعزيز التعاون الثنائي بين الرياض وإسلام آباد، بل تحمل آثارًا بعيدة المدى تشمل إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية، وإعادة تقييم الاعتماد على القوى الغربية، وتأثيرات محتملة على التوازنات الدولية، نوضحها كالتالي:

أولًا– على المستوى الإقليمي: تمثل الاتفاقية خطوة كبيرة نحو تعزيز الردع المشترك في مواجهة التهديدات الخارجية، خاصة بعد أن كشفت الضربة الإسرائيلية على قطر عن هشاشة الأمن الخليجي. من خلال التزام كل من السعودية وباكستان باعتبار أي هجوم على إحداهما هجومًا على الأخرى، تكتسب دول الخليج –خاصة قطر– طبقة إضافية من الحماية. هذا الالتزام قد يشجع على تفعيل آليات الدفاع المشترك ضمن مجلس التعاون الخليجي، مثل قوة "درع الجزيرة"، مع إمكانية دمج باكستان كشريك عسكري إستراتيجي فقدرة باكستان العسكرية، بما في ذلك جيشها البالغ قوامه ٦٥٠ ألف جندي، وترسانتها النووية المقدرة بنحو ١٧٠ رأسًا نوويًا، تضفي ثقلًا عسكريًا على التحالف، مما يعزز قدرة المنطقة على مواجهة تهديدات محتملة من إسرائيل، أو إيران. بالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون في مجالات الاستخبارات والصناعات الدفاعية –كما تنص الاتفاقية– قد يؤدي إلى تطوير قدرات صاروخية ودفاعية مشتركة، مما يقلل الاعتماد على الأنظمة الغربية، مثل "باتريوت" الأمريكية، التي أثبتت محدوديتها في مواجهة هجمات متقدمة.

ثانيًا– تؤثر الاتفاقية على ديناميكيات العلاقات مع القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة. الضربة الإسرائيلية على قطر، التي تستضيف قاعدة "العديد" الجوية الأمريكية، كشفت عن فجوة في الثقة بين دول الخليج وحليفتها التقليدية واشنطن، التي فشلت في منع الهجوم، أو تقديم ضمانات فورية لاحتوائه. هذا الفشل دفع السعودية إلى البحث عن شراكات بديلة، حيث تبرز باكستان حليفًا موثوقًا به بفضل تاريخها العسكري، واستقلاليتها النسبية عن النفوذ الغربي. ومع ذلك، فإن الاتفاقية قد تثير قلق الولايات المتحدة، خاصة بسبب الشائعات عن دعم السعودية السابق لبرنامج باكستان النووي، مما قد يُنظر إليه على أنه تهديد لسياسة منع الانتشار النووي الأمريكية. في الوقت نفسه، تسعى السعودية إلى الحفاظ على علاقتها مع واشنطن، خاصة في ظل توقيع قطر اتفاقية دفاع جديدة مع الولايات المتحدة بعد الضربة. هذا التوازن الدقيق يعني أن الاتفاقية السعودية– الباكستانية قد تكون محاولة للضغط على واشنطن لتقديم ضمانات أمنية أقوى، بدلًا من الانفصال الكامل عن النفوذ الأمريكي.

ثالثًا– تؤثر الاتفاقية في الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، حيث تعزز الموقف العربي– الإسلامي ضد التصعيد الإسرائيلي. الضربة على قطر، التي استهدفت قيادات حماس، أثارت مخاوف من أن تكون إسرائيل قد تبنت سياسة استهداف خارجي أوسع، مما يهدد استقرار المنطقة. من خلال الاتفاقية، تعلن السعودية وباكستان دعمهما السياسي والعسكري للقضية الفلسطينية، خاصة في الأمم المتحدة، حيث تدعم باكستان باستمرار قرارات إدانة إسرائيل. (راشد،٢٠١٥،ص١٤٩).

رابعًا– من الناحية الاقتصادية: تقدم الاتفاقية فرصًا كبيرة لكلا الطرفين؛ باكستان، التي تعاني أزمة اقتصادية حادة مع ديون خارجية تتجاوز ١٣٠ مليار دولار، توفر لها الشراكة مع السعودية دعمًا ماليًا محتملًا من خلال استثمارات في قطاعات الطاقة، والبنية التحتية، والصناعات الدفاعية. أما السعودية فستستفيد من الخبرات العسكرية والتكنولوجية الباكستانية، خاصة في مجال الصواريخ والتدريب العسكري، مما يدعم رؤية ٢٠٣٠ لتنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط..

خامسًا– تؤثر الاتفاقية في العلاقات مع قوى إقليمية أخرى، خاصة الهند وإيران؛ فالهند، الحليفة الإستراتيجية لإسرائيل، قد تنظر إلى الاتفاقية على أنها خطوة معادية، خاصة مع التوترات المستمرة بين باكستان والهند بشأن كشمير. في الوقت نفسه، تثير الاتفاقية مخاوف إيران، التي ترى في التحالف تهديدًا مباشرًا لنفوذها في المنطقة، في ظل دعم إيران حركات مثل الحوثيين، وحزب الله. ومع ذلك، فإن باكستان، التي تحافظ على علاقات دبلوماسية مع إيران، قد تسعى إلى تجنب التصعيد المباشر مع طهران، من خلال التركيز على الردع ضد إسرائيل بدلًا من المواجهة الإقليمية.(شلش، مصدر نفسة) الأبعاد الجيوبولتيكية للاتفاق: ينطوي الاتفاق على أبعاد جيوبولتيكية متعددة، يأتي في مقدمتها البعد الاقتصادي– السياسي، حيث جرى تثبيت ما سبق من تعاون اقتصادي ضمن إطار أكثر انتظاماً، يربط المصالح المالية والاستثمارية بأهداف سياسية واستراتيجية أوسع. كما يتمثل البعد الجغرافي للاتفاق في إدراك الطرفين لأهمية الموقع الباكستاني في معادلات الربط بين الخليج العربي والمحيط الهندي، وما يوفره ذلك من فرص لتعزيز الأمن البحري وحماية طرق التجارة والطاقة. وفي هذا السياق، لا يقتصر الاتفاق على التعاون الثنائي، بل يحمل بعداً إقليمياً غير مباشر، ينعكس على موازين القوى في جنوب آسيا والمناطق المحيطة بها. (www.arabnews.com/node/2615833)التحديات والفرص للتحالف السعودي –الباكستاني عام ٢٠٢٥ :تواجه اتفاقية الدفاع الإستراتيجي المشترك بين المملكة العربية السعودية وباكستان، تحديات

متعددة اذ يشكل الضغط الدولي، ولاسيما من قبل الولايات المتحدة، تحديًا رئيسًا. فرغم أن الاتفاقية تُعد استجابة لتراجع الثقة بالحماية الأمريكية بعد الضربة الإسرائيلية على قطر، فإن السعودية تواجه تحديًا في الحفاظ على علاقتها الإستراتيجية مع واشنطن. الولايات المتحدة، التي وقّعت اتفاقية دفاع مع قطر بعد الهجوم، قد ترى في التحالف السعودي– الباكستاني تهديدًا لنفوذها، خاصة مع الشائعات بشأن تعاون نووي محتمل بين الرياض وإسلام آباد. هذا القلق قد يدفع واشنطن إلى فرض قيود على نقل التكنولوجيا العسكرية، أو الضغط على السعودية لتخفيف طموحاتها الإستراتيجية، مما قد يحد من فعالية الاتفاقية. كذلك فان التوترات الإقليمية تشكل خطرًا كبيرًا؛ فالاتفاقية، التي يُنظر إليها على أنها رد على التصعيد الإسرائيلي، قد تدفع إسرائيل إلى تعزيز قدراتها العسكرية، بما في ذلك تطوير صواريخ بعيدة المدى، أو تنفيذ ضربات استباقية. (albosala.com)ولا يفوتنا ذكر التحديات الداخلية في كلا البلدين التي تضيف مزيدا من المخاطر. في باكستان، تواجه الحكومة انتقادات داخلية بسبب ما يُنظر إليه على أنه تبعية للسعودية، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعانيها البلاد. أحزاب المعارضة، قد تستغل الاتفاقية لاتهام الحكومة بالتفريط في السيادة الوطنية مقابل دعم مالي سعودي.. امافي السعودية، قد تواجه الاتفاقية تحديات من النخب الداخلية التي تفضل الاعتماد على التحالفات الغربية بدلًا من شراكة مع دولة تواجه تحديات اقتصادية وسياسية مثل باكستان. كما أن تركيز رؤية ٢٠٣٠ على التنويع الاقتصادي قد يتعارض مع تخصيص موارد كبيرة للتعاون العسكري.ومن اجل توفر إطارًا إقليميًّا أوسع للاتفاقية لتكون فعالة، وهو تحدٍّ في ذاته؛ فالخلافات في المنطقة قد تمنع دمج الاتفاقية في تحالف إسلامي أوسع، مما يُضعف تأثيرها الإستراتيجي، ويعرضها لخطر العزلة الإقليمية.كما هناك أخطار تتعلق بالتداعيات الاقتصادية والإستراتيجية لسباق تسلح محتمل؛ فتعزيز التعاون العسكري، خاصة في مجال الصواريخ والتكنولوجيا الدفاعية، قد يدفع دولًا أخرى في المنطقة، مثل إسرائيل والهند، إلى تسريع برامجها العسكرية؛ مما يزيد التوترات. اخيرا فان هذه الاتفاقية ليست مجرد استجابة للضربة الإسرائيلية على قطر؛ بل خطوة إستراتيجية لإعادة تعريف الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط وجنوب آسيا. من خلال تعزيز الردع، وتقليل الاعتماد على القوى الغربية، ودعم القضية الفلسطينية.

– السيناريوهات المستقبلية للتحالف السعودي الباكستاني

تفتح الاتفاقية الدفاعية بين السعودية وباكستان الباب أمام مجموعة من السيناريوهات المستقبلية التى ستحدد شكل التوازنات في الشرق الأوسط خلال السنوات المقبلة، لا سيما مع ما تشهده المنطقة من تحولات متسارعة وتراجع نسبى لدور القوى الدولية التقليدية.

أول هذه السيناريوهات يتمثل في نجاح الاتفاقية وتوسّعها لتشمل أطرافًا عربية وإسلامية أخرى، مثل مصر، وتركيا، وقطر، بما يحولها إلى نواة لتحالف أمنى إسلامي واسع. هذا السيناريو سيعنى ولادة محور إقليمي جديد قادر على مواجهة التحديات المشتركة من داخل المنطقة، ويمثل خطوة نحو استقلالية أكبر عن المظلة الأمنية الغربية، وهو ما يعيد تشكيل خريطة الأمن في الشرق الأوسط على أسس جديدة .

أما السيناريو الثاني :

فيرتبط بردود الفعل المحتملة من الأطراف الإقليمية والدولية. فإيران قد ترى في الاتفاقية تهديدًا مباشرًا لتوازن القوى، وتسعى إلى زيادة دعمها لأذرعها في اليمن، ولبنان، والعراق لعرقلة أي اصطفاف جديد. بينما ستتعامل إسرائيل مع الاتفاقية باعتبارها مصدر قلق استراتيجى ما قد يدفعها لمحاولة استباق أي توسع لهذا التحالف عبر تكثيف تحركاتها الدبلوماسية والعسكرية. في المقابل ستظل الولايات المتحدة تراقب بحذر، فهي من جهة ترحب بتقاسم الأعباء الأمنية، لكنها من جهة أخرى تتحفظ على أى مسار قد يقلل من اعتماد الرياض على واشنطن وتترتب على هذا السيناريو عدد من النتائج تتمثل بتعاون قائم لكنه محدود، مع بعض الاحتكاكات بسبب تأثير القوى الإقليمية الأخرى (إيران، الهند، تركيا).اتفاقيات أمنية واقتصادية جزئية،

–اما السيناريو الثالث يرتبط بانعكاسات الاتفاقية على توازن القوى الإقليمى، إذ قد تؤدى إلى تقليص النفوذ الإيرانى، وزيادة قدرة دول الخليج على التماسك أمام الضغوط الأمنية. كما قد تشجع قوى إقليمية أخرى على بناء شراكات مشابهة لمواجهة التحديات المشتركة، بما يعيد رسم خطوط الاصطفاف فى المنطقة.أما على المستوى الدولي، فإن الاتفاقية تفتح الباب أمام سيناريو رابع يتعلق بمكانة الشرق الأوسط فى النظام الدولي متعدد الأقطاب. فوجود محور سعودي– باكستاني مدعوم باحتمالات انضمام قوى عربية وإسلامية أخرى يمنح المنطقة ثقلًا أكبر في معادلة القوى العالمية، ويجعلها لاعبًا فاعلًا قادرًا على التفاوض مع الولايات المتحدة، والصين، وروسيا من موقع قوة وليس من موقع التبعية وتؤيد الباحثة السيناريو الثاني، بسبب وجود اطراف دولية ليس في مصلحتها قيام مثل هذه التحالفات كالهند وايران والولايات المتحدة الامريكية(التي ترفض وتقيد اي نشاط نووي) وكما اشرنا فان باكستان دولة نووية فهذا يتنافى مع مبدأها في حصر الطاقة والسلاح النووين بها ،لذلك فمن الوارد ان يتراجع هذا التحالف كونه يشكل خطرا على مصالح تلك الدول .

واخيرا يتضح لنا ، يتضح أن الاتفاقية الدفاعية السعودية–الباكستانية ليست مجرد تفاهم ثنائي، بل هي خطوة تعكس تحوّلًا استراتيجيًا في معادلات الأمن الإقليمي، جاء في لحظة دقيقة يشهد فيها الشرق الأوسط تصعيدًا متزامنًا على جبهات عدة؛ من الصراع مع إيران، إلى العدوان الإسرائيلي على غزة، وصولًا إلى تراجع المظلة الأمنية الغربية التي طالما مثلت العمود الفقري لأمن الخليج.

الاستنتاجات

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات من أبرزها:

١–أن الاتفاق السعودي–الباكستاني لعام ٢٠٢٥ يُمثّل تتويجاً لمسار جيوبولتيكي تراكمي، وليس استجابة ظرفية لتحولات آنية

٢–ان الموقع الجغرافي لباكستان منح الاتفاق بعداً يتجاوز الإطار الثنائي، وجعله ذا انعكاسات إقليمية تتعلق بالأمن البحري وموازين النفوذ في جنوب آسيا.

٣–يظهر الاتفاق السعودي–الباكستاني لعام ٢٠٢٥ مدى أهمية الموقع الاستراتيجي للطرفين في صياغة تحالفاتهما الإقليمية والدولية. فقد أصبح الموقع محورًا للتعاون العسكري والاقتصادي، مؤثرًا في قدرة كل طرف على حماية مصالحه وتعزيز نفوذه الإقليمي.

٤–يبرز الاتفاق دور العوامل الجغرافية والسياسية في صياغة التحالفات. فالقرب من الممرات الاستراتيجية، والارتباطات الدينية والسياسية، كانت عوامل أساسية في توجيه هذا التعاون وتعميق أواصره.

٥– كما ويوضح هذا البحث أن الموقع الاستراتيجي والعوامل الجيوسياسية يمكن أن تتحول إلى أدوات فعّالة في صياغة التحالفات الدولية، ويقدّم قاعدة تحليلية لفهم التوجهات المستقبلية للعلاقات السعودية–الباكستانية

٦–يشكل التعاون الامني والعسكري احد الاعمدة الاساسية للعلاقات السعودية الباكستانية ،اذ شهد اشكالا متعددة من التنسيق والتدريب والدعم المتبادل.

٧–جاء الاتفاق السعودي –الباكستاني لعام ٢٠٢٥ بوصفه تحالفا استراتيجي شامل يهدف الى توحيد الرؤى والمصالح في مجالات الامن والتنمية والطاقة.

٨–يحمل الاتفاق اهمية جيوسياسية كبيرة ،كونه جسرا جيوسياسيا بين الخليج وجنوب اسيا ومن شانه ان يمهد لانشاء مصالح تمتد من البحر الاحمر الى بحر العرب ،كما ويعزز مكانة السعودية كقوة قيادية في العالم الاسلامي ،وفي ذات الوقت يمنح باكستان الفرصة لتقوية اقتصادها وتوسيع نفوذها الدبلوماسي في محيطها الاقليمي.

المصادر العربية

١. ،الرياض، محمد الزهراني،٢٠٢٠، الدعم الاقتصادي السعودي للباكستان: دور الموقع الجغرافي في رسم السياسات،دار المستقبل العربي،القاهرة،

٢. احمد،مصطفى ،النظرية العامة في الاحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الدولي،ط١،مركز دراسات الوحدة الوطنية

٣. توفيق،سعد حقي ، ٢٠١٣،النظام الدولي الجديد،دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة ،الاهلية للنشر والتوزيع،لبنان .

٤. جاويش ،محمود صلاح ، ٢٠٢٢،التحالفات الاقليمية والدولية والامن الاقليمي في القرن الافريقي ،المعهد المصري للدراسات،دراسات سياسية،

٥. الحربي،فهد ، ٢٠٢٢،العلاقات السعودية–الباكستانية: تاريخ وتحولات استراتيجية،مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية،الرياض،السعودية.

٦. حسن ،علي ،.٢٠١٩،التحالفات الاستراتيجية في جنوب آسيا والخليج العربي، دار الشرق للدراسات،بيروت لبنان.

٧. حميد ،عبد الرحمن حميدة، ١٩٩٧،جغرافية الوطن العربي،ط٢،دار الفكر ،دمشق\دار الفكر المعاصر بيروت،

٨. راشد،سامح ،٢٠١٥،محركات التحول الاقليمي،مجلة السياسة الدولية،العدد ٢٠٠،مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،القاهرة

٩. السعيدي، يوسف ، ،٢٠١٨تأثير الجغرافيا السياسية على تحالفات الطاقة في الخليج ،القاهرة،مصر

١٠.الصافي،احسان باقر محمد ،٢٠١١،التحالفات الدولية والامن الاقليمي في الشرق الاوسط بعد العام ،رسالة ماجستير غير منشورة،معهد العلمين للدراسات العليا ،قسم العلوم السياسية، بغداد ،

١١.عباس ،علي خضير ،٢٠٢٣،احمد صالح خليفة،العلاقات الاقتصادية السعودية –الباكستانية ١٩٨٢–٢٠٠٥،مجلة جامعة الانبار للعلوم النسانية،العدد٤،المجلد ٢٠.

١٢.عطوان ،خضر عباس ،٢٠١٠،القوى العالمية والتوازنات الاقليمية، عمان، دار اسامة،

١٣. علي ،صفاء حسين ،٢٠٢١،النظام السياسي في ظل التحالفات الدولية التحالف الاستراتيجي الروسي الصيني انموذجا،مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية،المجلد ١٠،العدد ٣٦ ..

١٤. علي،بتول مبدر ، ٢٠١٦ ،مكانة القوة الاقليمية في التحالفات الدولية،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية،بغداد

١٥. محمد،صباح محمود ،١٩٩٨،جغرافية الدول الاسلامية،ط١،دار الامل للنشر والتوزيع،اربد،الاردن،.

١٦. المطيري،خالد ،٢٠١٧، الاستراتيجية البحرية السعودية وعلاقاتها الإقليمية مع باكستان. مجلة العلوم العسكرية والاستراتيجية

١٧. النوري،مقصود حسن ،٢٠٠٣مستقبل باكستان بعد احداث ١١ايلولدسبتمبر ٢٠٠١ وحرب الولايات المتحدة الامريكية في افغانستان،ط١،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،الامارات العربية المتحدة،.

المصادر الانكليزية

18. Al-Sheikh, F. (2017). Saudi energy policies and regional geopolitics. Middle East Policy, 24(2), 66

19. Hussain, R. (2019). The Arabian Sea gateway and Gulf energy security. Strategic Studies Quarterly, 14(1),٤٧

20. Malik, T. (2018). Maritime routes and geopolitical strategy: Saudi Arabia and Pakistan.

21. Rehman, A، Saudi-Pakistan relations: Strategic alliances in South Asia. Journal of Middle Eastern Studies, 18 ، ٢٠٢١p١٣٢.

22. Ahmed, S., & Khan, M. (2020). Economic support and geopolitical influence: Saudi-Pakistan relations. Asian Geopolitics Review, 12(3), 200

23. Journal of International Relations, 22(4), 89

مصادر الانترنيت

1. Reuters: “Saudi Arabia, nuclear-armed Pakistan sign mutual defence pact” تقرير عن الاتفاقية الدفاعية الموقعة سبتمبر ٢٠٢٥ يوضح البنود الرئيسية والتصريحات الرسمية، والسياق الإقليمي.Saudi Arabia, nuclear-armed Pakistan sign mutual defence pact | Reuters (https://www.reuters.com/world/asia-pacific/saudi-arabia-nuclear-armed-pakistan-sign-mutual-defence-pact-2025-09-17/?utm_source=chatgpt.com)

2. أزمة العلاقات الباكستانية-السعودية: من الاعتماد الكلي إلى التوافق التعاقدي، مقال منشور على الانترنت بتاريخ٢٠٢٠\٩\٢٨،متاح على الرابطhttps://studies.aljazeera.net/en/node/4795 ارحمه صديقه،

3. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/altnsyq-alaqtsady-aljdyd-ywtwd-alshrakt-alastratyjyt-byn-alswdyt-wbakstan?utm_source=chatgpt.com مقال منشور على الانترنت بتاريخ٢٠١٩\٢\٢٨،متاح على الرابط

4. عمر كريم، التنسيق الاقتصادي الجديد يوطّد الشراكة الاستراتيجية بين السعودية وباكستان،

5. حنين محمد الوحيلي، شراكة تتجاوز الدفاع: السعودية وباكستان ،مقال منشور على الانترنت بتاريخ٢١اسبتمبر \٢٠٢٥ ،متاح على الرابط[1] وإعادة التموضع الدولي

https://www.hcrsiraq.net/2025/09/21

6. رشا الجندي ،المصالح المشتركة في العلاقات بين السعودية وباكستان،بحث منشور على الانترنت بتاريخ ١٩ايناير\٢٠٢٣،متاح على الرابطhttps://www.bhuth.ae/ar/publication/common-interests-in-relations-between-saudi-arabia-and-pakistan،

7. Al Jazeera: “‘Watershed’: How Saudi-Pakistan defence pact reshapes region’s geopolitics” تحليل لمدى تأثير الاتفاق على توازن القوى الإقليمي.‘Watershed’: How Saudi-Pakistan defence pact reshapes region’s geopolitics | Military News | Al Jazeera (https://www.aljazeera.com/news/2025/9/18/watershed-how-saudi-pakistan-defence-pact-reshapes-regions-geopolitics?utm_source=chatgpt.com)

8. مصطفى شلش،اتفاقية الدفاع السعودي الباكستاني الاثار الجيوسياسية والتحديات ،مركز الدراسات العربية الاوراسية،مقال منشور على الانترنت https://eurasiaar.org/بتاريخ٢٠٢٥\٩\١٨،متاح على الرابط

9. Arab News: “Saudi-Pakistan defense pact: A historic strategic alliance” قراءة تحليلية تربط (د. على عوض عسيري) بين التاريخ والمستجدات فى الاتفاقية. https://www.arabnews.com/node/2615833

10. اتفاقية الدفاع السعودي-الباكستانى..السياق الإقليمى وانعكاساته على أمن الشرق الأوسط – مجلة السياسة الدولية ،مقال منشور على الانترنت بتاريخ٢٣-٩-٢٠٢٥ ،متاح على الرابط Indian Express: “Saudi Arabia-Pakistan defence pact: What it means for the two countries” مفصّل فى تفسير البنود، والخلفيات، والتداعيات. https://indianexpress.com/article/explained/explained-global/saudi-arabia-pakistan-defence-pact-significance-10257728/

11. https://albosala.com/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9/- رامي عياصرة،اتفاقية الدفاع السعودية الباكستانية واثرها في الشرق الاوسط، مقال منشور على الانترنت بتاريخ٢٠٢٥\٩\١٨ ،متاح على الرابط